دور منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي

The Role of civil community organizations in development

د. عبد السلام محمد نجادات
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية عجلون الجامعية

د. أحمد عارف الكفارنه
جامعة البلقاء التطبيقية
كلية عجلون الجامعية

الملخص

تناولت هذه الدراسة دور منظمات دور منظمات المجتمع المدني في التنمية حيث تنامي دور هذه المنظمات مع ازدياد حاجات المجتمع لمهام وبرامج تنمية ولا سيما بعد قصور الدولة وأجهزتها ومواردها من تلبية العديد من هذه الاحتياجات ، ولما كانت هذه الاحتياجات حق من حقوقهم، كما لابد من توسع العمل لهذه المنظمات لتكون شريكاً استراتيجياً في عملية التنمية ومن هنا جاء هذا البحث ليتناول أهمية دوور هذه المنظمات من ثلاث جوانب الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، مما يساعد الباحثين مستقبلاً لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسة لهذا الموضوع كذلك سلطت الدراسة الضوء على التحديات التي تواجهها هذه المنظمات والتي تحد من دورها في التنمية.

Abstract

This study tackles the role of civil community organize in development as there is a witnessed progress and to the increase of the community dreads of the duties and developing programs', resulting from the inability of the government, its institutions and source to fulfill these needs. And since these needs are legal rights, there should be an extending of the organizations tasks to become a partner in the development process

This paper sheds light on the signi afacet role of these organizations, in respect to there dimensions, the soul aspect, the natural aspect and the economical one, to help researchers conduct more studies and researches relevant to this topic in the future.

As well, this paper highlights the challenges that face there organizations, hindering its rolls in the development process.

المنارة للاستشارات

المقدمة:

يعد العمل الاجتماعي والتنموي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوماً بعد يوم، ولاسيما مع اتساع الهوة بين موارد الحكومات وازدياد احتياجات الشعوب، حيث برز دور العمل التطوعي لسد تلك الفجوة ولم تعد الحكومات قادرة على توفير احتياجات أفرادها ومجتمعاتها سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، فمع زيادة تعقيدات الظروف الحياتية ازدادت احتياجات المجتمع وأصبحت في تغير مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى تساند الجهات الحكومية وتكمل دورها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، ويطلق على هذه الجهة" منظمات المجتمع المدني أو " المنظمات الأهلية".

حيث يتفق المهتمون بأمور التنمية على أن التعاون ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمؤسسات الأهلية غير الربحية مع بعضها بعضاً هو شرط ضروري لإحداث التنمية الحقيقية (Hinnant, 1995). وفي أحيان كثيرة يعد دورة هذه المؤسسات أو المنظمات الأهلية دوراً سباقاً وليس تكميلياً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وأصبح يضع خططاً وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

أهمية الدراسة:

يلعب المجتمع المدني الحيوي المتنوع والمستقل والمنوط بالمعرفة والمهارة دوراً مهماً في مجال حقوق الإنسان والتنمية. لذلك لعبت منظماته وتحملت أعباء حديثة وأدوار جديدة كالإسهام في مكافحة الفقر وتمكين النساء وتنمية المجتمعات المحلية لذلك جاءت هذه الدراسة لتلقي لضوء على هذه المنظمات كشريك في التصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ودراسة أدوار هذه المنظمات لاسيما وهي مثار النقاش هذه الأيام حول أهمية هذه القضايا الحيوية.

تساؤلات الدراسية:

على ضوء ما ذكر ينبثق عدد من التساؤلات الفرعية التالية

1. ما التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في العمل التنموي؟
2. ما هي عوامل النجاح لتطوير خطط لهذه المنظمات في تفعيل دورها؟
3. ما المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني؟
4. ما مصادر التمويل وأهميتها لمنظمات المجتمع المدني؟

المنارة للاستشارات

أهداف الدراسة:

1. التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني ودورها في التنمية.
2. الكشف عن المعوقات التي تواجه هذه المنظمات في أداء دورها.
3. التعرف إلى عوامل النجاح لبعض المنظمات من خلال دورها التنموي .

الدراسات السابقة

أ- دراسة الحوسني، خالد جاسم، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني واثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة 2012-2013 (رسالة ماجستير).

هدفت هذه الدراسة الى التعرف الى دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي لدولة الامارات والتعرف على دور مؤسسات المجتمع في نشر ثقافة التطوع وبيان مصادر التمويل وأهمية هذه المؤسسات في المجتمع المدني وما مدى ارتباط هذه المؤسسات في التنمية، وتوصلت الدراسة أن وجود مجتمع مدني من شأنه زيادة تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ مفهوم المواطنة.

ب- خشيم، مصطفى عبد الله، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق

تحدثت هذه الدراسة عن اختلاف الظروف البيئية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للدول النامية عن المفهوم الغربي للمجتمع المدني وهي محاولة وصف وتحليل المجتمع المدني في إطار وصفي- تحليلي مقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن المجتمع المدني أصبح في الظروف الراهنة حاضراً بقوة في مجال التنمية، ويتجاوز ذلك حدود الدولة الوطنية ولا يمكن تجاهله وخاصة في الدول السائدة في ركاب التنمية.

ج- عدلي، هويدا، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره عى بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور منظمات المجتمع المدني في بلورة سياسة للرفاهية الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور ومدى فعالية والقيود المحيطة به من خلال تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من أجل دولة الرفاه الاجتماعي، وهنا يأتي دور هذه المنظمات كفاعل رئيسي في التنمية فيما أدى إلى انسحاب الدولة من العديد من مجالات الرفاهة الاجتماعية مثل التعليم والصحة ومواجهة العصر.

د- عقروق، سامر عبده، تحدثت الدراسة عن معايير المجتمع المدني، وكذلك تناولت الحكم الرشيد والمعايير التي يجب أن تطبق لممارسة السلطة وإدارتها لشؤون المجتمع

المنارة للاستشارات

والموارد وتحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك الحديث عن أهم وظائف الدولة لإيجاد الحكم الرشيد ومساهمة المجتمع في تعزيز ذلك.

مصطلحات الدراسة:

المجتمع المدني .

الأمن المجتمعي.

التنمية الاقتصادية.

محددات الدراسة:

تناقش هذه الدراسة دور مؤسسات المجتمع في المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المجتمع والتواصل معه والمشاركة في بنائه.

1- 1 نشأة منظمات المجتمع المدني في الفكر اليوناني الإغريقي:

نشأ مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في الفكر اليوناني الإغريقي حيث أشار إليه أرسطو باعتباره" مجموعة سياسية تخضع للقوانين" أي أنه لم يكن يميز بين الدولة والمجتمع المدني، فالدولة في التفكير السياسي الأوروبي القديم يقصد بها مجتمع مدني يمثل تجمعا سياسياً أعضاؤه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقاً لها[1].

2- 1 أهمية المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني آلية مهمة في التنمية البشرية في البلاد وأداة شعبية مهمة في تدبير الشؤون المحلية، بسطاً لليد للفئات المحرومة في المجتمع ومساهمة فعالة في تطوير التعليم الحر في كافة الأطوار التعليمية.

يساهم في تسليط الضوء على التجاوزات التي قد تمس بحقوق الإنسان بالإضافة إلى أنه يساهم في رعاية ضحايا هذه التجاوزات، وهو فضاء لجمع الأيادي والمجهودات للأفراد لتوجه العمل التطوعي في خدمة فئات المجتمع المحتاجة بوجه خاص وتطوير المجتمع بوجه عام.

تتجاوز فاعلية المجتمع المدني لتخرج عن النطاق الوطني إلى النطاق الدولي وليس هذا سوى تعبيراً عن رغبة المجتمع الدولي في تحسين أوضاع حقوق الإنسان.

فالخير كل الخير إذا كانت هذه الآلية موجهة فعلاً لتسطير الأهداف النبيلة التي سطرت لها، وقد أصبحت اليوم تتعدد وتتنوع

---

[1] عبد الغفار شكر الحوار المتمدن - العدد: 985 - 13/10/2004.

المنارة للاستشارات

1-3 نشأة المجتمع المدني في عصر قبل الإسلام وبعد ظهور الإسلام:

في الجاهلية قبل الإسلام كانت القبيلة والعشيرة وسوق عكاظ ودار الندوة ووظائف السقاية والسدنة لبيت الله في مكة المكرمة هي نماذج من المجتمع المدني، والجميع والمؤسسات والهيئات الحديثة للمجتمع المدني هي امتداد لتنظيمات القبيلة والقرية.

وبعد ظهور الإسلام ظهرت تطبيقات للمجتمع المدني؛ مثل الوقف. ويعد الوقف خاصية ملازمة للمجتمع العربي الإسلامي عبر تاريخه الطويل، وكان بمثابة الطاقة التي دفعت به نحو النماء والتطور من خلال توفير المعينات المؤدية إلى تكوين مجتمع حضاري، تؤكد على ذلك الشواهد النصية المتناثرة في كتب التاريخ والسجلات والوثائق الخاصة بالأوقاف والمخلفات الآثارية التي توضحها نماذج الأبنية التي شُيِّدت لتكون محوراً لأعمال الوقف من المساجد والمدارس ومكاتب الأيتام والأسبلة والآبار والعيون[2].

1-4 نشأة منظمات المجتمع المدني في العصر الحديث:

عاد ظهور مصطلح منظمات المجتمع المدني في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وربما يكون جون لوك، أول من استخدمه بعد الثورة الإنكليزية 1688 في نصه المشهور (رسالة التسامح، 1689)، ثم توالي على دراسته ونقده واستقصاء أبعاده المختلفة عدد من الفلاسفة وعلماء الاجتماع والساسة الغربيين مثل هوبز، وروسو وهيجل وغيرهم، فكانت ولادته في ظل التحول الجذري الذي اجتاح أوروبا والانتقال في عصر الظلام إلى عصر الدولة الحديثة والنظام الجديد[3].

ومع نهاية القرن الثامن عشر تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير بنفسه أموره الذاتية وأن لا يترك للحكومة إلا القليل، ليشهد القرن التاسع عشر حدوث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني حيث اعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، ليأتي بعد ذلك الظهور الأبرز في القرن العشرين حين طرح جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الاقتصادي بل ساحة للتنافس الأيديولوجي منطلقاً من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة

---

[2] د. يحيى محمود بن جنيد، الوقف، كتاب الرياض، العدد 39، مارس 1997م.

[3] محمد عبد الزغير دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعدنية بالطفولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبتمبر 2005 http: //www.megdaf.org

المنارة للاستشارات

الأيديولوجية وليوافق بدايات التحول في أوروبا الشرقية الذي انطلق من بولونيا في العام 1982 عندما طرحت نقابة التضامن نفسها باعتبارها أحد التنظيمات للمجتمع المدني.

وقد برزت نتيجة لهذا التطور ثلاثة مفاهيم مختلفة ولكنها في نفس الوقت متكاملة وهي: 1- المجتمع، 2- المجتمع السياسي، 3- المجتمع المدني. أما المجتمع فهو الإطار الأشمل الذي يحتوي البشر وينظم العلاقة بينهم في إطار اقتصادي اجتماعي محدد ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها. في حين أن المجتمع السياسي هو مجتمع الدولة الذي يتكون من الدولة وأجهزتها والتنظيمات والأحزاب السياسية التي تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها. أما المجتمع المدني فهو يمثل الأفراد والهيئات غير الرسمية والتي تسمى في علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية بصفتها عناصر فاعلة في معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية وغيرها[4].

وبذلك فإن المجتمع المدني كمفهوم يستبعد المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الأثنية أو المذهبية أو الدينية، كما يستبعد المؤسسات السياسية والحكومية، ويبقى في نطاقه المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي.

إلا أنه ووفقاً لهذا التعريف فإنه من المهم جداً أن لا يستنتج وجود تعارض مطلق بين المجتمع المدني والمجتمع الرسمي أو الدولة، إذ أنه لا يمكن قيام مجتمع مدني قوى في ظل دولة ضعيفة بل أن الدولة والمجتمع المدني هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل. كذلك فإن استبعاد الأحزاب السياسية من تعريف المجتمع المدني لا يعني أنها خارج الموضوع تماماً فالحقيقة أن الأحزاب باعتبارها طليعة لقوى اجتماعية تعبر عن مصالحها وتسعى للوصول إلى سلطة الدولة فإنها تهتم كثيراً بمؤسسات المجتمع المدني وتسعى للتجنيد من بين صفوفها، وبالتالي فإننا نلاحظ وجود مساحة مشتركة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي تشغلها حركة الأحزاب السياسية[5].

ولذلك ومن حيث المبدأ فالمجتمع المدني هو نسيج متشابهة من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، وهي علاقات تقوم على

---

[4] عبد الغفار شكر الحوار المتمدن - العدد: 985 - 2004/ 10 / 13.

[5] د. حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول - السنة الأولى - خريف 2000، ص 12.

المنارة للاستشارات

تبادل المصالح والمنافع والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعة القاعدة الأساسية التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى، كما أن ما يميز المجتمع المدني أنه مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر، فهو يتميز بالاستقلالية والتنظيم التلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية، والعمل التطوعي، والحماسة من أجل خدمة المصلحة العامة، والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة، ورغم أن المجتمع المدني يعلى من شأن الفرد إلا أنه ليس مجتمع الفردية بل على العكس مجتمع التضامن عبر شبكة واسعة من المؤسسات[6].

إن الأهمية المتزايدة للمجتمع المدني ونضج مؤسساته نابعة مما يقوم به من دور أو يعول عليه في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة الذاتية، ثقافة بناء المؤسسات، ثقافة الإعلاء من شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة. ولذلك وفي هذا الإطار يرى المفكر الإيطالي انطونيو جرامشي أن المجتمع المدني بهذا المفهوم هو أحد أركان الديمقراطية ويلعب دوراً هاماً في بنائها ودعم تطورها[7].

1-2 نشأة منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي:

تشكل العمل الأهلي العربي منذ بداياته وحتى الآن متأثراً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع العربي في مساره التاريخي، وقد توافرت العديد من العوامل التي كانت لها تأثير واضح على توجهات وأهداف وحجم دور العمل في المراحل التاريخية المختلفة، فمن ناحية كان للقيم الدينية والروحية في المنطقة العربية، تأثيراً كبيراً على العمل الأهلي حيث تعتبر الجمعيات الخيرية وهي أقدم الأشكال امتداداً لنظام الزكاة ومفهوم الصدقة الجارية الذي تمثل في الوقف في الإسلام ولنظام العشور في

---

(6) د. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير / مارس، 1999 ص 36

(7) د. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999 - ص 20.

المنارة للاستشارات

المسيحية، انعكاساً لقيم التكافل الاجتماعي التي تحض عليها الأديان. وقد قامت هذه المنظمات الدينية بدور كبير في نشر التعليم والثقافة الدينية إلى جانب تقديم الخدمات والمساعدات الاجتماعية.

كما شهد القطاع الأهلي العربي تطوراً أثناء فترات النضال ضد الاستعمار الأجنبي أو الحروب أو الكوارث التي شهدتها المنطقة، مما عزز التكاتف الشعبي واستنفار الجماهير وانتظامها من أجل الحفاظ على استقلالها وهويتها الوطنية ضد المحاولات الهيمنة الثقافية والاستعمارية وفي درء مخاطر التحديات الطبيعية وغيرها.

ولقد تأثر العمل الأهلي العربي أيضاً بالتطورات الاقتصادية والسياسية العالمية والإقليمية والمحلية، بحيث تطور دوره حديثاً تحت إلحاح مطلب التنمية، في إطار ظروف اقتصادية وسياسية وثقافية غير مواتية، إلى دفع تنظيماته لأن تكون إطاراً محركاً للجماهير للمشاركة في العملية التنموية، ولتقديم بعض الخدمات بدلاً من الدولة. وقد أدى هذا التطور إلى تسليط الضوء على هذا القطاع سواء على المستوى الاجتماعي أو السياسي أو الفكري. كما ظهرت في الآونة الأخيرة منظمات دفاعية. Advocacy تعمل من أجل دعم الحريات وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي[8].

2- 2 ملامح تشكل منظمة المجتمع المدني:

إن العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر، وهي المرحلة الحاسمة التي صاغت ملامح هذه المنظمات الأهلية، قد أظهرا ثلاث ملاحظات لازمت عملية التشكل التاريخي للجمعيات الأهلية:

1. اتسم التطور التاريخي لهذه المنظمات بالاستمرار والشمول، وقد ترتب على ذلك التعايش والتفاعل بين الأنماط الدينية والأنماط العلمانية عن هذه المنظمات من ناحية، والتعايش والتفاعل بين المنظمات التطوعية الحديثة والمنظمات الشعبية غير الرسمية (الطرق الصوفية) من ناحية أخرى.
2. هناك اختلاف بين الأقطار العربية في النشأة الأولى لهذه المنظمات، والتي عرفت منذ بدايتها باسم الجمعيات، بعضها يعود إلى بدايات القرن التاسع عشر (مصر 1821)، وبعضها الآخر يعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أو أوائل القرن العشرين (تونس 1867، العراق 1873، لبنان 1878، الأردن 1912، وفلسطين 1920). أما في أقطار الخليج العربي، فقد كانت نشأة المنظمات

[8] عابد الجابري، المجتمع المدني. المعنى والمفهوم، منتدى ليبيا لحقوق الإنسان www.Libyapronm.com

المنارة للاستشارات

التطوعية الخاصة من خلال النوادي الثقافية في البحرين (1919)، الكويت (1923)، ثم كانت الطفرة في الستينات والسبعينات من القرن العشرين، حيث توالي إنشاء هذه المنظمات في السعودية، الكويت، قطر، وسلطنة عمان، وبالنسبة لليمن، فقد كان للتعاونيات التي استندت على العمل التطوعي والجماعي، أثره في التأخير النسبي لتشكل الجمعيات والمؤسسات الخاصة حتى الأربعينيات من القرن العشرين.

3. تمثلت القوى الفاعلة التي قادت حركة التطور في الجمعيات في العالم العربي، في المثقفين ورجال الدين خاصة في مصر وسوريا ولبنان والعراق وأقطار المغرب العربي وبعض فئات النخبة التقليدية مثل الأعيان والأمراء. ويلاحظ أن العنصر النسائي قد أسهم في قيادة وريادة حركة هذه في بعض الأقطار العربية مثال ذلك في السعودية حيث كان للمرأة دور رائد في تأسيس الجمعيات الخيرية، وكذلك في فلسطين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين بسبب الظروف السياسية، كما لعبت المرأة أيضاً دوراً رائداً في قيادة العمل الاجتماعي والسياسي من خلال الجمعيات في مصر.

2- 3 العوامل التي صاغت التشكل التاريخي لمنظمة المجتمع المدني

1. تأثير الإرساليات التبشيرية الديني الوافدة من الغرب.
2. تأثير الأقليات الدينية والعرقية في الأقطار العربية.
3. تأثير المثقفين العرب والقضايا الفكرية والسياسية[9].

يرى سعد الدين إبراهيم أنه رغم الطبيعة التسلطية التي ميزت أنظمة الحكم في العديد من دول الإقليم طوال تاريخها منذ الاستقلال، إلا أن البذور الجنينية للمجتمع المدني الحديث قد ظهرت فيها جميعاً تقريباً. فبعض المؤسسات المدنية الجديدة، وخاصة في الجزء الشمالي من الوطن العربي تعود في تاريخها إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لكنها ازدادت عدداً وازدهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين (1918- 1939) وكانت الطبقة المتوسطة الوليدة بمثابة العمود الفقري لهذه التنظيمات المدنية. وفي ظل الحكم الاستعماري، لعب عدد من هذه التنظيمات دوراً سياسياً ملموساً من أجل تحرير بلادها، ومن بين صفوف هذه التنظيمات ظهر زعماء الاستقلال.

---

(9) أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن Civicus، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994، ص ص 36- 38.

المنارة للاستشارات

وبعد سنوات الاستقلال شهدت عدة دول عربية موجة من السياسات الراديكالية التي صاحبت انقلابات عسكرية شعبية – في سوريا ومصر والعراق والسودان واليمن والجزائر وليبيا وموريتانيا والصومال، وقامت هذه الأنظمة " الراديكالية" بإنهاء التجارب الليبرالية الوجيزة التي مرت بها بعض مجتمعاتهم قبيل الاستقلال وبعده مباشرة.

ومع تراجع دور الدولة العربية في السبعينات والثمانينات انتعشت بعض المؤسسات المدنية السابقة للحقبة الشعبوية، ونشأت مؤسسات جديدة ومن بين هذه المؤسسات منظمات حقوق الإنسان، كما تكاثرت مئات من التنظيمات التطوعية الخاصة، وهيئات تنمية المجتمعات المحلية في العقدين الماضين من القرن العشرين، وهناك عدة عوامل دعمت هذا النمو الكمي المشهود ومن بينها:

1. تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية، التي لم تعد تلبيها الدولة العربية.
2. إتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
3. زيادة الموارد المالية الفردية.
4. نمو هامش الحرية [10].

كما يعزى هيثم مناع الإشكاليات التي أخرّت من وجود وانتشار منظمات حقوق الإنسان في المنطقة، إلى عامل وجود إسرائيل (في عام النكبة) حيث كان مصادفاً لعام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما رافق ذلك من خلق حالة شك عامة بالأمم المتحدة ومؤسساتها في الشارع العربي، وفي حين كان العالم يعاود اكتشاف روابط حقوق الإنسان لم تتشكل أية منظمة عربية حتى بداية الستينات[11].

4-2 تطور منظمات المجتمع المدني في الألفية الثالثة

لقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية أو ما يطلق عليها الجمعيات الأهلية العربية التي تمثل العمود الفقري للمجتمع المدني نتيجة متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية ولذلك يمكن

---

[10] سعد الدين إبراهيم (تقديم) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، إصدارات مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1995، ص ص 19-24.

[11] هيثم مناع، محاضرة عن المنظمات العربية غير الحكومية أساس البناء الديمقراطي والمدني

المنارة للاستشارات

تحديد ثلاث مجموعات من العوامل التي أسهمت في دور مؤسسات المجتمع المدني في دور مؤسسات المجتمع المدني في العمل التنموي:

أولاً: السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرير الاقتصادي، وتخلي الدولة عن جزء كبير عن الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. كما كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية حيث أدت سياسات التحرر الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهية الاجتماعية، حيث وصلت سياسة التصنيع بإحلال الواردات إلى سقفها، وازداد استيراد الغذاء، ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية[12].

ثانياً: المتغيرات والتحولات الديموغرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان كتزايد عدد السكان وما تفترضه تلك التحولات من احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري والتحولات من احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري والتحولات الأخر التي لم تواكبها تنمية اقتصادية[13].

ثالثاً: الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي، إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي، كما لا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات غير الحكومية في صنع السياسيات وصياغة خطط التنمية.

كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية أدت إلى تزايد عدد هذه المنظمات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب حيث

---

[12] قرزيز محمود ويحياوي مريم: دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير 2008 www.univ-chlef.dz/unbc/seminaries

[13] أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1994م، ص 11.

المنارة للاستشارات

يقدر عدد المنظمات غير الحكومية وفقاً إلى التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام 2003 ب 230 ألف منظمة في عام 2002[14].

لكن هذه التحولات لم تقتصر على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية، فقد تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه المنظمات، حيث برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة، إلى جانب الاهتمام بمكافحة الفقر وتبني منهج جديد للتعامل مع هذه المشكلة، يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية. كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة.

لقد ظهرت أنماط جديدة من المنظمات هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة وخاصة في مجالات الصحة والتعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية، وبالإضافة إلى ذلك نشطت منظمات أهلية جديدة في مواجهة ظواهر اجتماعية سلبية مثل عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والإدمان، بل وسعت إلى وضع هذه القضايا على أجندة الحكومات في بلدان مثل مصر والسودان والمغرب. لقد صاحب هذه التحولات خطاباً سياسياً داعماً لهذه المنظمات ودورها في التحول الاقتصادي، بل بدأت إرهاصات بناء شراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، والتي كانت أبرز تجلياتها في قيام الحكومات بإسناد عديد من المشروعات للمنظمات غير الحكومية لتنفيذها[15].

ومع كل ما سبق من تطورات في نشأة هذه الأنماط الجديدة ومجالات عملها، إلا أنها لا تمثل توجهاً عاماً ولكن مجرد حالات أو استثناءات لم تصل إلى حالة القاعدة العامة، فما زالت التوجهات الخيرية لهذه المنظمات هي الغالبة على نشاط المنظمات الأهلية العربية، فحوالي نصف المنظمات غير الحكومية العربية ما زالت تعمل في الأنشطة الخيرية، ففي لبنان (53.3%) وفي سوريا (80%) وفي الكويت (78.2%) وفي السودان (70%) في حين لا تزيد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية والتي تتبني فلسفة التمكين عن 25%.

---

[14] الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، 2003م، ص 2

[15] أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، القاهرة دار المستقبل العربي، 1994، ص19.

المنارة للاستشارات

إن هذا القول يمكن تفسيره بأن العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ قد لعبت دوراً في تكريس هذا الاتجاه، فالفعل الخيري نشاط لا يثير الحكومات ولا يؤدي إلى مصادمات مع الأنظمة السياسية، كما أنه على صعيد أخر نشاط يصب في صالح استقرار الأوضاع القائمة من خلال تسكينها والحد من قسوتها، علاوة على أنه لا يرتبط برؤية نقدية لواقع المجتمع وخريطته الطبقية على عكس الحال في المنظمات الدفاعية والحقوقية، وبدرجة أقل المنظمات التنموية والتي تطرح رؤية نقدية للواقع وتسعى لإصلاح السياق السياسي والمؤسسي الذي تعمل فيه وفقاً لإستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية.

3- 1 دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية:

إن كثيراً من الدول ترغب بوجود المنظمات غير الحكومية لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، ولاسيما أن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان، والمرأة، والعدالة، والتنمية، والأعمال الخيرية، والإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى والمعوقين، وتطوير أنظمة التعليم، وتقديم العون للمتعطلين عن العمل عن طريق تأهيلهم وتدريبهم ومن ثم خلق فرص عمل لهم، وغيرها. إن أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيراً، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا يمكن تجاهلها. ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية نشطة وقوية وفعالة وسيتم تناول دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الجانب الاقتصادي.

2-3 دور منظمات المجتمع المدني في التنمية الاقتصادية

تسهم هذه المنظمات في مكافحة ظاهرة الفقر سواء من خلال تقديم المساعدات المالية المباشرة أو عن طريق تقديم الخدمات للفقراء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال تنمية مهارات الفقراء عن طريق التعليم والتثقيف والتأهيل (القصيبي، 2007). إن جميع الأديان السماوية دعت إلى إيلاء ظاهرة الفقر اهتماماً كبيراً، لأن الفقر مولد الثورات والجريمة. حيث تشير الدراسات إلى أن أغلب الفتيات المرتكبات للجريمة ينحدرن من أسر فقيرة.

- الكفاءة: إن منظمات المجتمع المدني تستطيع أن تقدم خدمات بمستوى جودة أعلى وبتكلفة أقل من الناحية الاقتصادية مما لو قامت بها الحكومة، ولاسيما في

المنارة للاستشارات

الدول النامية التي تعاني حكوماتها عادة من البيروقراطية وارتفاع التكاليف في تنفيذ المشاريع. إذ إن المنظمات غير الحكومية تسعى للتنافس للحصول على دعم وتمويل، ومن ثم فإنها تحاول إثبات قدرتها على تقديم خدمة ممتازة بتكلفة أقل، فضلاً عن ذلك فإن منظمات المجتمع المدني تكون عادة موجودة في المجتمع المحلي أي قريبة من الناس ، ومن هنا تكون أكثر دراية باحتياجات المجتمع (الصوفي، 2003).

- تؤكد الدراسات وجود علاقة طردية موجبة وارتباطاً وثيقاً بين حجم العمل التطوعي داخل اقتصاد ما وبين حجم الدخل القومي في ذلك الاقتصاد حيث تشير إحدى الدراسات إلى أن معدل ساعات التطوع المبذول في الولايات المتحدة الأمريكية يوازي عمل تسعة ملايين موظف، ويقدر مجموع الوقت الذي يتم التطوع به في إحدى السنوات ما قيمته (176) مليار دولار (المفلح، 2007).
- يسهم قطاع العمل المدني في زيادة فرص العمل في الاقتصاد حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة مساهمة القوى العاملة في منظمات المجتمع المدني إلى إجمالي السكان الفاعلين اقتصادياً تشكل زهاء (4.4%) على مستوى العالم، منها (2.7%) مدفوعة الأجر وتطوعاً (1.6%).

وترتفع هذه النسب في الدول المتقدمة كثيراً عنها في الدول النامية والانتقالية وذلك كما يظهر من الجدول الآتي:

	مدفوعة الأجر (%)	تطوع (%)	إجمالي (%)
على مستوى العالم[16]	%2.7	%1.6	%4.4
الدول المتقدمة[17]	%4.7	%2.7	%7.4
الدول النامية والانتقالية[18]	%1.2	%0.7	%1.9

الاستنتاجات:

توصل الباحثان على ضوء ما تم ذكره إلى ما يلي:

[16] على مستوى 36 دولة فقط من مختلف دول العالم.

[17] عدم تطابق النسب الفرعية مع الإجمالي في هذا الصف يعود للتقريب.

[18] المقصود بالدول الانتقالية هي الدول التي تقع بين الدول النامية والدول المتقدمة.

المنارة للاستشارات

1. تعميق النهج الديمقراطي على صعيد الهيئات الرسمية والمؤسسات المدنية التقليدية والحديثة.
2. تعميق مبدأ التعددية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
3. محاربة الفساد (Corruption) بكل صنوفه، وتفعيل مؤسسات الرقابة والمحاسبة.
4. تطوير القاعدة الصناعية والزراعية والتجارية والعلمية والتكنولوجية، والعمل الجاد صوب تنمية شاملة للنهوض الحضاري بحيث يكون على رأس اهتمامات هذه النهضة الإنسان الذي يشكل المنطلق الرئيسي لأي تنمية شاملة.
5. تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، بسياسات إستراتيجية واضحة المعالم.
6. فتح المجال لكل الاتجاهات المدنية التقليدية والحديثة للعمل ضمن إطار التعددية السياسية والفكرية والاجتماعية على قدم المساواة.
7. نشر ثقافة التسامح والتعدد، وتجاوز التعصب واللون الواحد.
8. تعميق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع.

التوصيات:

1. تأهيل وتدريب قيادات وكوادر منظمات المجتمع المدني من أجل تطوير وتحسين الأداء ضمن خطط مرسومة وأهداف واضحة.
2. الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات الأخرى ذات الخبرة في نفس المجال.
3. إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين المنظمات والجهات ذات العلاقة وخاصة الحكومية.
4. تقوية العلاقات مع الجهات المانحة دون القبول بمبدأ فرض الوصاية والعمل على إقناع الجهات المانحة بدعم المشاريع التنموية التي تخدم المجتمع المحلي.
5. إقامة علاقات شراكة ما بين المنظمات خاصة تلك التي تعمل في نفس الاتجاه لتجنب ازدواجية العمل وهدر الطاقات.
6. وضع الخطط الإستراتيجية التنموية لتكون البرامج التنفيذية والمشاريع ضمن رؤية تنموية واضحة ولكي تحقق النتائج المرجوة.
7. إشراك القاعدة المجتمعية بشكل حقيقي وفاعل.

المنارة للاستشارات

8. العمل علي إعداد قاعدة بيانات مشتركة لتوحيد الجهود وتكاملها وضمان عدالة التوزيع خاصة عند استهداف المجتمع المحلي.

الخلاصة:

إن المجتمع المدني الحديث لا يمكن أن يكون إلا امتداد لتراث العمل المدني الأهلي الكلاسيكي، وأنه توجد همزة وصل ما بين المجتمع الأهلي التقليدي والمجتمع المدني الحديث لا بد من تفعليها صوب مزيد من الخير والنماء، ومما له دلالة أن الجماعات التقليدية تقوم بأدوار مهمة ومحورية خاصة في ظل الهيئات النظامية والمؤسسات المدنية الحديثة.

لذلك لا بد من مد جسور التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني من أجل التنمية المستدامة والتي هي جزء من نهضة وتطور الوطن.

المراجع:

1. أحمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم، كتاب المحروسة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر القاهرة، الطبعة الأولى، يناير 1999.
2. أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية، منظمة التحالف العالمي لمشاركة المواطن Civicus، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1994.
3. جريدة الرياض، العدد 13157، الجمعة 14 جمادى الأولى 1425هـ .
4. جريدة الوطن، العدد 1379، الجمعة 21 جمادى الأولى 1425هـ
5. حامد خليل، الوطن العربي والمجتمع المدني، دراسات إستراتيجية، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية بجامعة دمشق. العدد الأول – السنة الأولى – خريف 2000.
6. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير مارس، 1999.
7. الحوسني، خالد جاسم، الدور الرقابي مؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، 2012-2013م.

المنارة للاستشارات

8. حيد إبراهيم علي (تحرير)، الديمقراطية الرابعة في السودان: البعد التاريخي والوضع الراهن وآفاق المستقبل (أبحاث ندوة تقييم الديمقراطية في السودان)، مركز الدراسات السودانية، القاهرة.
9. خشيم، مصطفى عبد الله، المجتمع المدني بين النظرية والتطبيق، ليبيا، طرابلس: مجلة دراسات، العدد24.
10. سعد الدين إبراهيم (تقديم) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في البحرين، سلسلة دراسات مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، إصدارات مركز ابن خلدون، دار الأمين للنشر، القاهرة، 1995.
11. الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، 2003م.
12. عابد الجابري، المجتمع المدني. المعنى والمفهوم، منتدى ليبيا لحقوق الإنسان www.Libyapronm.com .
13. عبد السلام سعيد العقال، دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف السياسية السكانية وزارة عن التخطيط والتنمية: اليمن، 2001.
14. عبد الغفار شكر الحوار المتمدن – العدد: 985- 2004/ 13/10.
15. عدلي، هويدا، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة انفاق للخدمات الاجتماعية، مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة حول الرفاهية الاجتماعية، الاسكندرية 28-10-تشرين الثاني 2005م.
16. عقروق، سامر عبده، دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية، البرنامج الاكاديمي لدراسات الهجرة القسرية.
17. قرزيز محمود ويحياوي مريم: المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير 2008 www.univ-chlef.dz/unbc/seminaries
18. القصيبي، خالد (2007)، " المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية"، جريدة الجزيرة، صحيفة سعودية على الانترنت، السبت 24 آذار 2007، العدد 12595.
19. القصيبي، خالد (2007)، " المؤسسات الخيرية والأهلية ودورها في التنمية الاجتماعية"، جريدة الجزيرة، صحيفة سعودية على الانترنت، السبت 24 آذار 2007، العدد 12595.
20. محمد عبده الزغير دراسة حول منظمات المجتمع المدني المعنية بالطفولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سبتمبر 2005 http://www.megdaf.or
21. المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات، " العلاقات بين مؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية"، 2008.
22. المفلح، هيام (2007)، " العمل التطوعي استثمار أمني واقتصادي. كل ريال ينفق فيه عائده. خمسة ريالات"، جريدة الرياض السعودية، العدد 14166، يوم السبت 7 إبريل 2007.
23. هيثم مناع، محاضرة عن المنظمات العربية غير الحكومية أساس البناء الديمقراطي والمدني www.ammanjordon.ogr

المنارة للاستشارات

24. الوزني، خالد (2007)، اقتصاديات الزكاة والصدقة"، جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)، العدد (13519)، يوم الأحد 7 أكتوبر 2007.
25. الوزني، خالد (2007)، اقتصاديات الزكاة والصدقة"، جريدة الرأي الأردنية (شؤون اقتصادية)، العدد (13519)، يوم الأحد 7 أكتوبر 2007.
26. يحيى محمود بن جنيد، الوقف، كتاب الرياض، العدد 39، مارس 1997.

المراجع الاجنبية

1. Hinnant, Cahrles C. (1995), " Nonprofict Organizations Inter regional Actors: Lessons from Southern Growth", Policy Studies Review, Spring / Summer 1995, 14: 1/2
2. Maslyukivska, Olena p.(1999). "Role of Nongovernmental Organizations in Development Cooperation", Research Paper, UNDP Internet.
3.Elbayar, Kareem (2005), " NGO Laws in Selected Arab States", International Journal of Non for Profit Law, Volume 7, No. 4, September..
3.Business Forecasting Center (2006)," the Economic Impact of Non Profit Organizations on the San Joaquim Economy", University of the Pacific, Elberhardt School of Business, Stockton, California, U.S.A, March.

المنارة للاستشارات